

Distr.: General
24 July 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية
(مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل
التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير الذي أعد استجابة لقرار الجمعية العامة ٢١٧/٧٢، نظرة عامة واسعة عن حالة تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتضمن التقرير أيضا موجزا للإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيون الدوليون الآخرون من أجل دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها للتنفيذ خلال فترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وفي ذلك السياق، تُدرس الاستراتيجيات والأطر المستخدمة لإنجاز البرامج الإنمائية، ويُسلط الضوء على الثغرات والتحديات والنتائج الرئيسية والإنجازات. ويتضمن التقرير أيضا معلومات مستكملة عن الأنشطة التي اضطلع بها استجابة لقرارات وطلبات الجمعية العامة. وقد أعد هذا التقرير استنادا إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية والمنظمات الوطنية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.



أولا - مقدمة

١ - ينقسم هذا التقرير الذي أعد استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٣٠ من قرارها ٢١٧/٧٢، إلى خمسة فروع. ويتضمن الفرعان الأول والخامس المقدمة والاستنتاجات، تباعا. ويقدم الفرع الثاني لمحة عامة عن حالة تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتضمن الفرع الثالث موجزا للإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيون الدوليون الآخرون من أجل دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها للتنفيذ خلال فترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وفي ذلك الفرع، تُدرس الاستراتيجيات والأطر المستخدمة لتنفيذ البرامج الإنمائية، ويسلط الضوء على الثغرات والتحديات والنتائج والإنجازات الرئيسية للاستثمارات. ويتضمن الفرع الرابع معلومات مستكملة عن الأنشطة المنفذة استجابة لقرارات وطلبات الجمعية العامة^(١). وجمع هذا التقرير استنادا إلى المعلومات التي طُلبت من الدول الأعضاء، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية والمنظمات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ذات الصلة، بسبل من بينها إجراء استبيانات^(٢).

ثانيا - لمحة عامة

٢ - اعتمدت الجمعية العامة مسار ساموا بقرارها ١٥/٦٩ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وبعد أربع سنوات تقريبا، يستمر التنفيذ في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولو بسرعات مختلفة، وذلك من خلال مختلف الآليات والأطر الوطنية والإقليمية وبدعم من المجتمع الدولي. ويجري بذل الجهود لكفالة الاتساق والربط بين مسار ساموا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة، والخطط الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا من أجل تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تعظيم الفوائد التي يمكن أن تجنيها من تلك الآليات والأطر.

٣ - وعلى الرغم من التحدي المتمثل في التشتت الجغرافي وعدم وجود آلية أو إطار لتنسيق عملية التنفيذ ودفعها على الصعيدين الوطني والإقليمي، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المجموعة الإقليمية للمحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وجنوب بحر الصين قد أحرزت تقدما في تنفيذ العديد من المجالات ذات الأولوية في مسار ساموا، بما في ذلك التدابير المتصلة بتغير المناخ، والطاقة

(١) انظر قرار الجمعية العامة ٢١٧/٧٢، الفقرات ٦ و ٢٠ و ٣٠.

(٢) النصوص الكاملة غير المحررة للمعلومات المقدمة الواردة ردا على الاستبيان والمستخدم في إعداد هذا التقرير متاحة على الموقع الشبكي <https://sidsnetwork.org/>. وكانت قد وردت إسهامات من كل من: مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بما في ذلك فريقها القطري في بليرز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتبه في تيمور - ليشني، وفريق الأمم المتحدة القطري في غينيا - بيساو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومركز التجارة الدولية، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، ومن الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، وألمانيا، وأيرلندا، والبحرين، وجزر مارشال، وكوبا، والنمسا، واليابان. ووردت المعلومات المقدمة من حكومة نيوزيلندا بعد الموعد النهائي؛ ونسختها الكاملة غير المحررة متاحة أيضا على الإنترنت.

المستدامة، والحد من مخاطر الكوارث والأمن الغذائي والتغذوي. وكان من الإنجازات الجديدة بالبناء إعداد خطط التنمية الوطنية^(٣) التي تتسم بدرجة عالية من التوافق مع مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من خطط التنمية، بما في ذلك خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، مما يعزز اتباع نهج منظم في التنفيذ والإبلاغ فيما يتعلق بمختلف الأطر التي أعطت تلك البلدان أولوية لتنفيذها.

٤ - وفي منطقة البحر الكاريبي، أُحرز تقدم في مجالات منها تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، والحد من مخاطر الكوارث، وإدارة النفايات، والصحة، والموارد الساحلية والبحرية، وموارد المياه العذبة، والطاقة، وموارد التنوع البيولوجي. ويمثل إطار الأمم المتحدة المتعدد الأقطار للمساعدة الإنمائية (٢٠١٧-٢٠٢١)^(٤) خطة أعمال مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في منطقة البحر الكاريبي، ويحدد الكيفية التي يمكن بها تقديم المساعدة وتحقيق النتائج الإنمائية. والتوافق الوثيق للإطار مع مسار ساموا وأهداف التنمية المستدامة له فائدة إضافية تتمثل في المساهمة في الجهود الوطنية الرامية إلى التعجيل بوتيرة التقدم المحرز صوب الوفاء بتلك الالتزامات.

٥ - غير أن وتيرة التنفيذ في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي واصلت تباطؤها، نتيجة ضعف النمو الاقتصادي، وثقل أعباء الديون في العديد من البلدان. وتحد هذه العوامل من الحيز المالي للاستثمار في برامج ومشاريع التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، تكبدت هذه البلدان خسائر تعادل ١ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي وتعرضت لأضرار أثرت في المتوسط على ١,٥ في المائة من السكان. وخلال السنوات الستين الماضية، لقي ١ ٣٤٥ شخصا في منطقة البحر الكاريبي حتفهم من جراء الكوارث الطبيعية^(٥). وتعاني المنطقة أيضا من ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة، وارتفاع معدلات بطالة الشباب. ويشكل تحديات أخرى تأثير ضريبة الانبعاثات الكربونية والتسويات الضريبية عند الحدود على التجارة في السلع والخدمات في منطقة البحر الكاريبي، وتزايد مقاومة مضادات الميكروبات وخطر الأنواع الغريبة الدخيلة على التنوع البيولوجي. ومع ذلك، عملت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي على استكشاف إمكانات أساليب التمويل المبتكرة، من قبيل سندات المغتربين والاقتصاد الأزرق ومصرف التنمية الجديد، لمساعدتها على تنفيذ مسار ساموا وأهداف التنمية المستدامة.

٦ - وخططت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ خطوات ملموسة في إشاعة مسار ساموا في الخطط والسياسات والبرامج الإنمائية الوطنية والإقليمية. وعلى غرار إطار الأمم المتحدة المتعدد الأقطار للمساعدة الإنمائية في منطقة البحر الكاريبي، فإن استراتيجية الأمم المتحدة للمحيط الهادئ للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢^(٦) هي استجابة جماعية من منظومة الأمم المتحدة للأولويات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. فهي تدعم تلك الدول في النهوض بالاستجابات المحلية لمسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الصكوك المتفق عليها دوليا. وقد صممت الاستراتيجية حسب الأولويات الوطنية لكل بلد، وتستجيب لدعوة قادة منطقة المحيط الهادئ منظومة الأمم المتحدة

(٣) أعدت خططا للتنمية الوطنية جزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، وسنغافورة، وغينيا - بيساو، وملديف.

(٤) يتألف الإطار من أربعة مجالات ذات أولوية هي: الشمول والإنصاف والرخاء في منطقة البحر الكاريبي؛ والصحة في منطقة البحر الكاريبي؛ والاتساق والأمان والعدالة في منطقة البحر الكاريبي؛ والاستدامة والقدرة على الصمود في منطقة البحر الكاريبي.

(٥) International Monetary Fund, "Caribbean small States: challenges of high debt and low growth" (2013)

متاح على الموقع التالي: www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/022013b.pdf

(٦) متاح على الموقع التالي: www.unicef.org/about/execboard/files/Final_UNPS_2018-2022_Pacific.pdf

إلى أن توائم برامج عملها وعملياتها كي تدعم الأولويات الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ. كما أكدت الاستراتيجية التزام الأمم المتحدة بالعمل مع الهيئات الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك وكالات مجلس المنظمات الإقليمية في المحيط الهادئ.

٧ - ومن التطورات الجديدة بالذكر في منطقة المحيط الهادئ تأييد قادة منطقة المحيط الهادئ في عام ٢٠١٧ لخريطة طريق المحيط الهادئ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحدد خريطة الطريق أولويات المنطقة، وتشمل الدعوة إلى نهج منظم ومنسق ومتكامل لإزاء التنفيذ والرصد والإبلاغ في إطار مسار ساموا وأهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس، وخطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

٨ - ولا تزال الشراكات تشكل إحدى الوسائل التي تتحقق من خلالها التزامات التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد تبين من تحليل أجرته الأمانة العامة مؤخراً لما مجموعه ٣١٥ شراكة تضم هذه الدول أنه، في حين أن أكثر من ٥٠ في المائة منها هي على المسار الصحيح من حيث التنفيذ، فإن مبادرات الشراكة تواجه عموماً تحديات متصلة بنقص السلامة المالية للمشاريع نتيجة للحجم والفوارق الدقيقة السياسية والسياساتية، وآثار تغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وأعباء الديون المالية الشديدة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٧).

ثالثاً - استعراض تنفيذ مسار ساموا

ألف - أطر واستراتيجيات الإنجاز

٩ - تستخدم منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى عامة مجموعة متنوعة من الأطر والاستراتيجيات لدعم تنفيذ مسار ساموا على الصعيدين الوطني والإقليمي في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعادة ما تدعم هذه الترتيبات الرقابة والتنسيق في تخصيص الموارد للبرامج التقنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وتشكل الأطر والاستراتيجيات أساس العمل إما على الصعيد الثنائي أو على الصعيد الإقليمي. ويبين الجدول ١ أمثلة على هذه الأطر والاستراتيجيات.

(٧) United Nations, Division for Sustainable Development Goals, "Review of partnerships for small island developing States" (May 2018) https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/18577Review_of_Partnerships_for_SIDS.pdf

الأطر والاستراتيجيات القائمة لتنفيذ مسار ساموا

المؤسسة	أساليب تنفيذ البرامج	الأطر والاستراتيجيات
مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث	٥ مكاتب إقليمية وممثلين في ٥ مكاتب	- إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ - الإطار الاستراتيجي ٢٠١٦-٢٠٢١ وبرامج العمل لفترة السنتين (٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩) - خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها - الاستراتيجيات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث (إطار التنمية القدرة على الصمود في المحيط الهادئ) - الخطة الإقليمية لآسيا من أجل تنفيذ إطار سندي
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	المكاتب الإقليمية والقطرية	- البرامج القطرية أو الإقليمية التي اتفقت عليها الحكومات المعنية - أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (استراتيجية الأمم المتحدة للمحيط الهادئ ٢٠١٨-٢٠٢٢) - مشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ - البرنامج الإقليمي (دعم الجماعة الكاريبية)
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	البرنامج الفرعي ٥: أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة	الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر للتجارة والتنمية: مافيكيانو نيروبي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	المكتب في نيروبي، المكاتب دون الإقليمية، المكاتب المتخصصة	- القرار ٤/٢ الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة - الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ - برنامج العمل للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	الوحدة الخاصة بالبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، المكتب دون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ	- خريطة طريق آسيا والمحيط الهادئ من أجل التنمية المستدامة - خريطة طريق المحيط الهادئ من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة - استراتيجية المحيط الهادئ للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	المكاتب الإقليمية	قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٤/٧١ (تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا))
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مكتب السياسات ودعم البرامج	- إطار الأمم المتحدة المتعدد الأقطار للمساعدة الإنمائية - أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (استراتيجية الأمم المتحدة للمحيط الهادئ، إطار الأمم المتحدة المتعدد الأقطار للمساعدة الإنمائية) - بعثات التعميم والتعجيل ودعم السياسات

المؤسسة	أساليب تنفيذ البرامج	الأطر والاستراتيجيات
صندوق الأمم المتحدة للسكان	المكتب دون الإقليمي وبرنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان في موريشيوس	- الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي: برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان في موريشيوس - منطقة المحيط الهادئ: المكتب دون الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (فيجي) - منطقة البحر الكاريبي: البرنامج دون الإقليمي في منطقة البحر الكاريبي (إطار الأمم المتحدة المتعدد الأقطار للمساعدة الإنمائية)، الخطة الاستراتيجية للجماعة الكاريبية
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	المكاتب دون الإقليمية والمقر في روما	- برنامج العمل العالمي - الإطار البرنامجي للأمن الغذائي والتغذوي للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي - البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي والتغذوي للجنة المحيط الهندي - الإطار البرنامجي القطري لأربع عشرة دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي - السياسة وخطة العمل الإقليميتان للأمن الغذائي والتغذوي للجماعة الكاريبية
الاتحاد الدولي للاتصالات	قسم مخصص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	خطة عمل المؤتمر العالمي لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية لعام ٢٠١٤
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	شعبة الجزر الصغيرة ومعارف السكان الأصليين	- الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونسكو ٢٠١٤-٢٠٢١ - برنامج وميزانية اليونسكو للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ - القرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي في دورته ٢٠١ - خطة عمل اليونسكو للدول الجزرية الصغيرة النامية (٢٠١٦-٢٠٢١) - تقرير عن مواصلة تنفيذ خطة عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية - بيانات معهد اليونسكو للإحصاء بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية
مركز التجارة الدولية	المكاتب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ وأفريقيا	- الخطة الاستراتيجية لمركز التجارة الدولية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ - البرامج والمشاريع القطرية (تحالفات من أجل العمل)
صندوق النقد الدولي	الفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني بالدول الصغيرة	المذكرة التوجيهية للموظفين بشأن عمل الصندوق مع الدول النامية الصغيرة
الوكالة الدولية للطاقة المتجددة	المقر في أبو ظبي	مبادرة منارات الدول الجزرية الصغيرة النامية (منتدى أصحاب المصلحة المتعددين)
المنظمة الدولية للهجرة	المكتب في نيويورك	إطار حوكمة الهجرة
الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين	المكتب في باريس	برنامج العمل السنوي والميزانية السنوية (المعتمدان في اجتماعات المجلس التي تعقد في نيسان/أبريل من كل عام)

١٠ - وتتسق جميع الأطر والاستراتيجيات المبينة في الجدول ١ مع خطة عام ٢٠٣٠، ومع غيرها من خطط وعمليات التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً، وترد الإشارة إليها في برامج العمل الخاصة بالمنظمات المعنية. ومن الأمثلة المحددة على ذلك ما يلي:

(أ) ما فتى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث يقدم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية في وضع استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث، وفي مواءمة الاستراتيجيات القائمة مع أولويات وغايات إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. ودأب المكتب على الدفاع عن الاتساق مع اتفاق باريس، وأهداف التنمية المستدامة، والخطة الحضرية الجديدة، ومسار ساموا، مما تمخض عنه وضع عدد من الاستراتيجيات الوطنية التي تدمج تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛

(ب) وتوفر خريطة الطريق من أجل بأهداف التنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ، الصادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، توجيهات واضحة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في سياق مسار ساموا وإطار التعاون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ؛

(ج) ويتواءم برنامج العمل العالمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تواءماً تاماً مع مسار ساموا ومع خطة عام ٢٠٣٠، ويهدف إلى تعزيز تنسيق العمل في مجال الأمن الغذائي والتغذية على الصعيدين الوطني والإقليمي في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(د) ويقدم الاتحاد الدولي للاتصالات المساعدة للدول الجزرية الصغيرة النامية في تسخير قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأولويات الإنمائية المحددة لتلك الدول في مسار ساموا؛

(هـ) وحددت المنظمة الدولية للهجرة مبادئ ومقاصد إطارها الخاص بحوكمة الهجرة على ضوء الالتزامات على الصعيد العالمي، بما في ذلك الالتزامات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠، حتى تبين الكيفية التي تسهم بها أنشطة المنظمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١١ - وفي حالة الشركاء الإنمائيين الثنائيين، تُستخدم وسائل مختلفة للعمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولبعض الشركاء صكوك وسياسات صريحة موجهة تحديداً إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، من قبيل الاستراتيجية الإقليمية لألمانيا الخاصة بمنطقة البحر الكاريبي^(٨). وأقر شركاء آخرون بالدول الجزرية الصغيرة النامية على نطاق أوسع في سياق معاملاتهم في مجال السياسة الخارجية والمناخ. فأيرلندا، على سبيل المثال، أفادت بأنها تستخدم خبرة شبكة من الموظفين المستمدين من عدد من الإدارات والوحدات داخل وزارة الشؤون الخارجية والتجارة ممن لديهم فهم سليم لطائفة من المسائل والسياسات المتصلة بمسار ساموا وبالتنمية المستدامة. وتضم الشبكة نائب مدير وحدة السياسات بالأمم المتحدة، ورئيس دائرة سياسات المناخ والتكيف مع تغير المناخ في البرنامج الحكومي الأيرلندي لمساعدة البلدان النامية، ومستشار التنمية المستدامة، والسكرتير الأول في البعثة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة بنيويورك. ويوجه شركاء ثنائيون آخرون دعمهم من خلال مؤسسات متعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي، أو من خلال مبادرات ومؤسسات إقليمية، ولا زال شركاء آخرون يقدمون الدعم من خلال إقامة شراكات مع موردين متعددي الأطراف. فعلى سبيل المثال، وجهت النمسا دعماً لمبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وإنشاء شبكة من المراكز الإقليمية للنهوض بالطاقة المستدامة، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). كما يدعم التمويل المقدم من النمسا حوار

(٨) متاح على الرابط التالي: www.bmz.de/en/publications/archiv/type_of_publication/strategies/؛ Strategiepapier311_11_2011.pdf.

الشراكات الذي يعقد بالاقتران مع الاجتماعات التحضيرية الإقليمية والأقاليمية لاستعراض منتصف المدة لمسار ساموا.

١٢ - وأكد عدد من الدول الأعضاء^(٩) التي ردت على الاستبيان المستخدم في إعداد هذا التقرير أن خططها الإنمائية الوطنية تتواءم مع مسار ساموا، ومع خطة عام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة.

باء - تمويل تنفيذ مسار ساموا في الدول الجزرية الصغيرة النامية

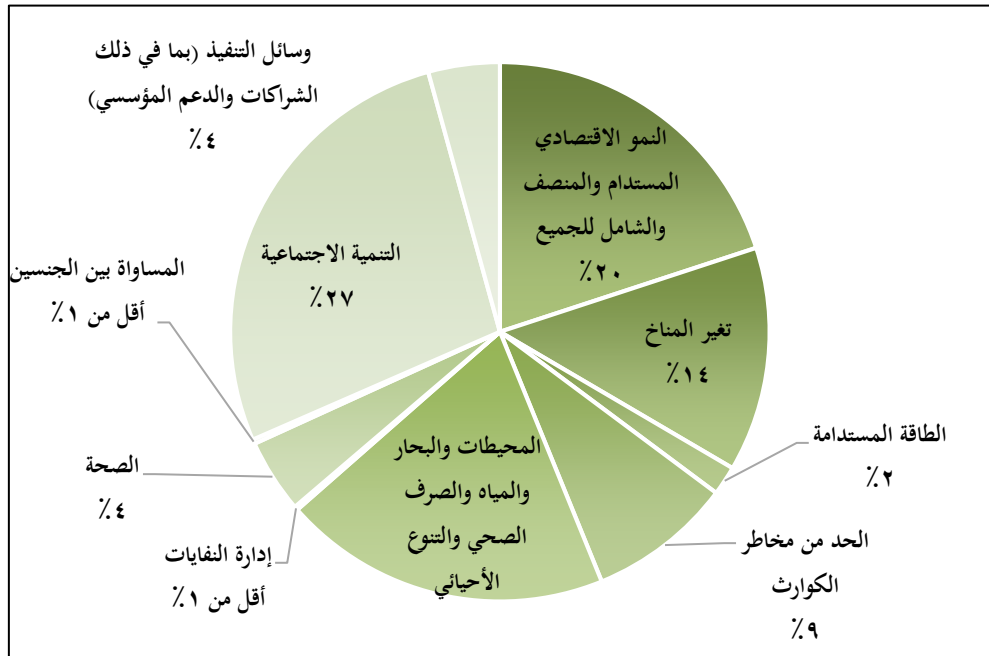
١٣ - إن تحقيق تنمية مستدامة وقادرة على مقاومة المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية ينطوي على تكاليف باهظة. وتواجه تلك الدول تحديات إنمائية كبيرة تُعزى مباشرة إلى خصائصها البنيوية (قلة عدد السكان، والتشتت الجغرافي، والموقع النائي)؛ وإلى ارتفاع المخاطر المفترضة وانخفاض القدرة على جلب المستثمرين الأجانب؛ وصغر الاقتصادات وعدم تنوعها بما يتيح توليد النقد الأجنبي والدخل والإيرادات الضريبية؛ كما يُعزى إلى التكاليف المتكررة الباهظة؛ وفي بعض الحالات، ارتفاع الديون وضآلة الحيز المالي اللازم للاستثمارات الإنمائية. وهذه المجموعة المعقدة من التحديات، التي تتفاقم من جراء الآثار السلبية لتغير المناخ وتقلباته، تؤدي إلى ارتفاع مستويات الضعف الاقتصادي العام في الدول الجزرية الصغيرة النامية عما هي عليه في البلدان الكبرى التي لها مستويات دخل مماثلة.

١٤ - ولتحقيق التنمية المستدامة، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية بحاجة إلى استثمار الموارد من أجل التصدي للكوارث الطبيعية المدمرة على نحو متزايد، وارتفاع مستويات سطح البحار، وغيرها من آثار تغير المناخ، وكذلك من أجل بناء القدرة على مواجهتها. ويجب استكشاف نماذج وحلول إنمائية جديدة قادرة على معالجة مكامن الضعف التي تعاني منها تلك الدول. وقد بدأ العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في القيام بذلك، مما يدل على طموح إلى استغلال الطاقات المتجددة من أجل إنهاء اعتمادها على الوقود الأحفوري، واستخدام مواردها البحرية الجمة استخداما مستداما ومبتكرا لتعزيز النمو الاقتصادي والعمالة والأمن الغذائي. ويمكن للشركاء الإنمائيين أن يضطلعوا بدور أكبر في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تأمين الموارد واستثمارها في التنمية المستدامة. بيد أن تلك الدول، تواجه أيضا تحديات كبيرة في الحصول على الموارد واستيعابها، وفي استخدامها استخداما أكثر تحفيظا على توظيف الموارد الإضافية من القطاعين العام والخاص.

١٥ - وقد زاد الدعم المالي المقدم من الشركاء الإنمائيين المتعددي الأطراف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي عام ٢٠١٧، أنفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) حوالي ٢٤٩,٩ مليون دولار، بزيادة قدرها ١٨ في المائة عن عام ٢٠١٦ (٢١٠,٦ ملايين دولار). وقد استثمرت معظم تلك الموارد لدعم النمو الاقتصادي المستدام والمنصف والشامل للجميع، وفي مجالات المحيطات والبحار، والمياه والصرف الصحي والتنوع الأحيائي. ويبين الشكل الأول توزيع استثمارات البرنامج الإنمائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(٩) البحرين، وجزر مارشال، وكوبا.

الشكل الأول
استثمارات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية



١٦ - وشهدت أيضا مخصصات ميزانية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لبرامج الدول الجزرية الصغيرة النامية زيادة من فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى فترة السنتين الحالية (٢٠١٨-٢٠١٩). فخلال فترة ٢٠١٦-٢٠١٧، استثمرت اليونسكو مبلغ ٧,٨٨ ملايين دولار في هذه البرامج. وبلغت مخصصات الميزانية لهذه البرامج حاليا ٢٠ في المائة من الميزانية العامة لليونسكو، وهي موزعة بين المجالات الخمسة ذات الأولوية المبينة في الشكل الثاني.

الشكل الثاني

مخصصات ميزانية اليونسكو (للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧) المرصودة للبرامج التي تستفيد منها الدول الجزرية الصغيرة النامية



١٧ - وبخصوص الشركاء الإنمائيين المتعددي الأطراف الآخرين، استثمرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) مبلغ ١,٨٤٤ مليون دولار في مجال الأمن الغذائي والتغذوي في منطقة المحيط الهادئ. وأنفق صندوق الأمم المتحدة للسكان ما مجموعه ٤٢٠ ٠٠٠ دولار لصالح موريشيوس، و ١,٢٧ مليون دولار لصالح منطقة البحر الكاريبي، في عام ٢٠١٧، إضافة إلى ١,٥٩ مليون دولار لصالح منطقة المحيط الهادئ في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأنفقت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في بلير ما مجموعه ٢١٠ ٠٠٠ دولار على الحد من مخاطر الكوارث. واستثمر مركز التجارة

الدولية ما مجموعه ٣,٨ ملايين دولار^(١٠) (٨,٢٦ في المائة من ميزانيته الإجمالية) حصريا في الدول الجزرية الصغيرة النامية، في عام ٢٠١٧. وعمل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على تشجيع المبادرات المشتركة والشراكات من أجل حشد الموارد اللازمة لدعم تنفيذ البرامج على الصعيدين الوطني والإقليمي، في الدول الجزرية الصغيرة النامية. واعتمدت اليونسكو أيضا على الشراكات الاستراتيجية لتقديم دعم فعال من حيث التكلفة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتباينت سعة ونطاق الدعم المقدم من الوكالات المتعددة الأطراف، تبعا لعدد الأعضاء في المنظمة وولاياتها. وكانت الموارد أساسا على شكل منح، استثمرت في مشاريع لبناء القدرات، وفي المساعدة التقنية، والخدمات الاستشارية في مجال السياسات.

الشركاء الإنمائيون الثنائيون

١٨ - اتخذ الدعم المالي المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية، والذي أبلغ به الشركاء الإنمائيون الثنائيون^(١١) خلال الفترة قيد الاستعراض، شكل مساهمات بمنح، ومساعدة تقنية، وبناء للقدرات، وتنمية للموارد البشرية، وتأثر بالجوار، والجغرافيا السياسية، والروابط التاريخية. فقد قدم الاتحاد الروسي الدعم التقني وموارد المنح اللازمة لبرامج التصدي لتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك مساهمة قدرها ٨٠٠ ٠٠٠ دولار إلى فيجي لدعم رئاستها للدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وقدم الاتحاد الروسي الدعم أيضا لبلدان الكاريبي التي تضررت من إعصاري إيرما وماريا، ولا سيما أنتيغوا وبربودا (٢٠٠ ٠٠٠ دولار) وكوبا (١ ١٣٣ طنا من السلع الإنسانية). ونظمت وزارة حالات الطوارئ بالاتحاد الروسي، بالاشتراك مع المنظمة الدولية للحماية المدنية، دورة دراسية إقليمية ثانية بشأن تطوير الاستجابة لحالات الطوارئ في المركز الروسي الكوبي لتدريب المتخصصين في مجال مكافحة الحرائق والإنقاذ، وذلك في هافانا في عام ٢٠١٧. وكانت الدورة الدراسية مصممة لممتهيئي الإطفاء والإنقاذ في منطقة البحر الكاريبي. ومنذ عام ٢٠١٦، وصل الاتحاد الروسي تمويل مشروع للبرنامج الإنمائي بقيمة ٧,٥ ملايين دولار من أجل تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الحد من مخاطر الكوارث في منطقة المحيط الهادئ.

١٩ - وتعد شعبة البيئة العالمية التابعة لمكتب التعاون الدولي بوزارة الخارجية في اليابان جهة التنسيق المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية. فخلال فترة ٢٠١٥-٢٠١٧، قدمت اليابان مبلغ ٥٥ بليون ين لدعم بلدان جزر المحيط الهادئ، بما في ذلك تدريب ٥ ٠٠٠ فني من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي الاجتماع الثامن لقادة جزر المحيط الهادئ، المعقد في إيواكي، في فوكوشيما، باليابان، في ١٨ و ١٩ أيار/مايو ٢٠١٨، أكدت قاعدة المحيط الهادئ من جديد التزامهم بمواصلة التعاون مع اليابان، التي تعهدت آنذاك بالاستمرار في تنمية الموارد البشرية والمبادلات بين الشعوب في منطقة المحيط الهادئ للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. وفي منطقة البحر الكاريبي، واصلت اليابان تعزيز التعاون مع أعضاء الجماعة الكاريبية للحد من مواطن الضعف التي تعاني منها بلدان تلك الجماعة في مجالات البيئة والحد من مخاطر الكوارث ومصائد الأسماك والطاقة. وفي البلدان الأفريقية، بما في ذلك البلدان المنتمية إلى مجموعة بلدان المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، تركزت

(١٠) تتضمن نفقات لدعم البحرين (٣٠ ٧٧٠ دولارا).

(١١) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وأيرلندا، والنمسا، واليابان.

المساعدة المقدمة من اليابان، في فترة ٢٠١٦-٢٠١٨، على إقامة بنية تحتية جيدة وتشجيع نظم صحية قادرة على الصمود، وإرساء أسس السلام والاستقرار. ويجري تنفيذ تلك المبادرات من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص تشمل استثماراً إجمالياً قدره ٣٠ بليون دولار.

٢٠ - وتتولى وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية في الحكومة الاتحادية لألمانيا مسؤولية إدارة مشاريع التعاون الإنمائي التي تقيمها ألمانيا في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد وجهت استثمارات البلد في منطقة البحر الكاريبي نحو مسائل تغير المناخ والطاقة المستدامة والمحيطات والبحار. فاستثمر ما قيمته نحو ٢,٣ مليون يورو (٠,٠٢٧ في المائة)^(١٢) في إطار مبادرة الإمداد بالطاقة المستدامة والمقاومة لتغير المناخ في منطقة البحر الكاريبي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ إجمالي الاستثمارات الموظفة في مشاريع الحماية البحرية في إطار صندوق التنوع البيولوجي في منطقة البحر الكاريبي نحو ٢٥ مليون يورو (٠,٢٩٣ في المائة) كما بلغ إجمالي الاستثمارات حوالي ١ مليون يورو (٠,٠١٢ في المائة) لإدارة الموارد المائية - الأرضية في المشاريع المنفذة ضمن برنامج الحلول المائية - الأرضية لمنطقة البحر الكاريبي. واستثمرت ألمانيا أيضاً ٣ ملايين يورو (٠,٠٣٥ في المائة) في إنشاء هياكل وآليات تمويل مستدامة للمحميات البحرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢١ - وفي عام ٢٠١٧، تعاونت النمسا مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) على تسهيل إنشاء مركز المحيط الهادئ للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، في تونغنا. وفي عام ٢٠١٨، فعلت النمسا الأمر ذاته في بربادوس لإنشاء المركز الكاريبي للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. وحتى تاريخه، اضطلعت كلتا المؤسستين بالعديد من أنشطة بناء القدرات من أجل النهوض بالطاقة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي عام ٢٠١٦، حظيت برامج ومشاريع الطاقة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بما نسبته ٥,٤ في المائة من إجمالي الميزانية التشغيلية لبرنامج التعاون الإنمائي النمساوي.

٢٢ - وأفادت أيرلندا بأنها لديها اعتماداً دبلوماسياً محدوداً لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومعظمه يتخذ موقفاً له في أستراليا أو نيويورك. ويعتزم البلد فتح سفارة جديدة في ولينغتون، مما سيزيد من قدرتها على تعميق التعاون عبر المحيط الهادئ. ولدى أيرلندا حالياً ميزانية صغيرة جداً لدعم التعاون الإنمائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويواصل البلد تقديم تبرع سنوي قدره ٥٠.٠٠٠ يورو إلى الصندوق الاستئماني لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان. وقدمت مساهمة مماثلة لتيسير مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في المفاوضات المتعلقة بوضع اتفاق عالمي بشأن الهجرة التي جرت في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٧. كما تقدم أيرلندا مساهمة سنوية قدرها ١,١ مليون يورو إلى الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً؛ و ٨ من بين البلدان الأقل نمواً البالغ عددها ٤٧ بلداً هي دول جزرية صغيرة نامية.

(١٢) تمثل النسب المئوية حصص الميزانية الإجمالية لألمانيا المستثمرة في المجالات ذات الأولوية للدول الجزرية الصغيرة النامية في السنة المالية الماضية.

جيم - مجالات التدخل في الدول الجزرية الصغيرة النامية: النتائج والإنجازات

٢٣ - على غرار السنوات السابقة، تركزت تدخلات الشركاء الإنمائيين الدوليين في عام ٢٠١٧ في المجالات التالية عموماً: (أ) تعزيز القدرات والمؤسسات الوطنية؛ (ب) تغيير المناخ والكوارث الطبيعية؛ (ج) والمحيطات والبحار.

٢٤ - وقد دعم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ١٤ دولة جزرية صغيرة نامية (٧ في منطقة البحر الكاريبي، وواحدة في المحيط الهادئ، و ٦ في مجموعة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي) في استخدام وتطوير قواعد بيانات خسائر الكوارث وصيانتها وتعديلها، مما رفع العدد الإجمالي للدول الأعضاء التي تستخدم نظام DesInventar لإدارة معلومات الكوارث إلى ٩٩ دولة^(١٣). ويُستخدم هذا النظام لجمع الأدلة المتعلقة بمواطن الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية والثغرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث ولتوجيه أعمال حكومات هذه الدول في وضع ورصد استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والتنمية.

٢٥ - وأسفر عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في الدول الجزرية الصغيرة النامية عن اتخاذ إجراءات فعالة لبناء القدرة على الصمود في كل من توفالو، وتيمور-ليشتي، وجزر سليمان، وسان تومي وبرينسيبي، وفانواتو، وكيريباس. وبالنسبة لهذه البلدان، أُعدت موجزات لمواطن الضعف استعداداً لاستعراض عام ٢٠١٨ لقائمة أقل البلدان نمواً. وشملت النواتج الأخرى العمل الخاص بقطاعات معينة الذي يهدف إلى دعم التقدم التحويلي وبناء قدرة الاقتصاد على الصمود فيما يتعلق بقطاعي صيد الأسماك والسياحة.

٢٦ - وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (برنامج البيئة)، كان لمشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في حملة البحار النظيفة^(١٤) أثر إيجابي على المناقشات العالمية للعمل المنسق بشأن القمامة البحرية والحزيمات البلاستيكية. وأدى ذلك إلى التصديق المبكر على تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة للأوزون، الذي سيدخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وقدم برنامج البيئة أيضاً المساعدة التقنية لتعزيز إطارى الاقتصاد الأزرق والاقتصاد الأخضر للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي مجال تكنولوجيا المناخ، دعم برنامج البيئة إنشاء مراكز وشبكات تكنولوجيا المناخ، ويواصل دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في التنفيذ المطرد للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والتنوع الأحيائي.

٢٧ - وأسفرت الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في منطقة المحيط الهادئ عن تعميم مراعاة أولويات التنمية المستدامة في عمليات التخطيط الوطنية، ووضع سياسات مالية موجهة، والمواءمة الملائمة بين عمليات الميزنة. كما دعمت المنظمة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ في القيام بما يلي: (أ) تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال وضع تشريعات نموذجية دون إقليمية مناسبة؛ (ب) إعداد مؤشرات متصلة بالبيئة من خلال تطبيق نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية على الصعيد القطري؛ (ج) وتحديد أدوات التمويل الأخضر ذات الصلة حتى تستخدمها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تعزيز قدرتها على التأهب؛ (د) وتحديد

(١٣) إلى غاية نيسان/أبريل ٢٠١٨.

(١٤) انظر الرابط: www.cleansas.org.

موقف مشترك على الصعيد دون الإقليمي بشأن التحديات ذات الأولوية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال مبادرة طريق المعلومات الفائقة السرعة لآسيا والمحيط الهادئ؛ (هـ) وتعزيز نُظم الإنذار المبكر في المحيط الهادئ من خلال تطوير منصات البيانات الجغرافية المكانية (بوابات المعلومات الجغرافية) في تونغا وجزر سليمان وفيجي وولايات ميكرونيزيا الموحدة.

٢٨ - ووضعت منظمة اليونسف مبادئ توجيهية لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ على تعميم مراعاة المخاطر المتصلة بالمناخ والكوارث في أطر السياسات ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وقُدِّم الدعم إلى الحكومات من خلال برامج توفير رؤوس المال والمساعدة التقنية لتمكين المجتمعات المحلية والمدارس ومرافق الرعاية الصحية من تقييم وإدارة المخاطر المحدقة بنظم المياه والصرف الصحي، وتحسين التأهب الشامل وتيسير بناء مجتمعات محلية قادرة على الصمود على نطاق واسع. وشملت الأنشطة الرئيسية في منطقة البحر الكاريبي تحسين فهم تغير المناخ والقدرة على الصمود من خلال التطوير المهني في مجال التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ لفائدة الحكومة والمجتمع المدني في بليز، وتنفيذ برامج الحد من مخاطر الكوارث في المدارس في العديد من المقاطعات، التي ثبتت نجاعتها أثناء إعصار إيرما في كوبا، والشروع في دراسة تحليلية للمشاهد المناخي بالنسبة للأطفال من أجل دراسة حالة الخط الأساسي للقضايا المتعلقة بالمناخ والطاقة والبيئة والتي تؤثر على الأطفال في غيانا.

٢٩ - وبالتعاون مع شركاء التنمية الآخرين، قام البرنامج الإنمائي بتطبيق استراتيجية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتعلقة بالتعميم والتسريع ودعم السياسات (يرمز لها بالاسم المختصر "مابس" (MAPS))، والتي بموجبها شرع البرنامج الإنمائي في عدة بعثات لمساعدة البلدان على تنفيذ نهج متعدد المواضيع يتسم بفعالية أكبر في التنفيذ المتكامل لأهداف التنمية المستدامة. ومن خلال تلك البعثات، دعم البرنامج الإنمائي الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق قدر أكبر من النتائج بموارد أقل عن طريق تعميم النهج المتكاملة وتخصيص مواردها البشرية والمالية والطبيعية والاقتصادية المحدودة لمعالجة أولوياتها الوطنية، مع إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياقاتها الوطنية. وفي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، نُفذت تلك البعثات في كل من أوروبا، وترينيداد وتوباغو، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، وجزر القمر، والجمهورية الدومينيكية، وموريشيوس. وبحلول نهاية عام ٢٠١٨، ستوفد بعثات إلى كل من أنتيغوا وبربودا، وبليز، وساموا، وسانت لوسيا، وغيانا، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وهاييتي. كما دعم البرنامج الإنمائي العمل في مجالي تغير المناخ والتنوع الأحيائي في غينيا - بيساو؛ وبناء القدرات على المستويين الوطني والمحلي لتشجيع أنماط حياة منخفضة الكربون والتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، مع سبع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في ملديف؛ وتحسين استدامة المناطق المحمية ورصد ستة مناطق بحرية محمية في بالاو؛ والحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود ودعم تنفيذ برنامج بناء القدرات في مجال خفض الانبعاثات في كابو فيردي؛ وتحسين الرعاية الصحية الأساسية (الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة) في تيمور - ليشتي.

٣٠ - وعمل فريق الأمم المتحدة القطري في غينيا-بيساو مع جهات الاتصال المعنية في مختلف الوزارات التنفيذية لتعميم مسار ساموا في خطة البلد الاستراتيجية والتشغيلية "تيرا رانكا" للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ والرؤية "سول نا ياردي" للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥. وعُززت قدرات أكثر من ٤٠ مسؤولاً كبيراً في الوزارات التنفيذية الرئيسية. وعند اكتمال هذه العملية، يُتوقع أن تسفر عن وضع إطار فعال لرصد وتقييم الخطة

الاستراتيجية والتشغيلية، بما في ذلك المؤشرات الوطنية المناسبة لأهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

٣١ - وفي موريشيوس، ساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان في صياغة سياسة سكانية وطنية تجمع بين الأدلة المتعلقة بالديناميات السكانية والصحة الجنسية والإنجابية وفيرس نقص المناعة البشرية. واضطلع بتدخلات مماثلة في كل من بربادوس ودومينيكا، حيث قُدم الدعم لإدماج الديناميات السكانية في الأطر والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وفي إطار المساعدة التي قدمها الصندوق إلى البلدان المتضررة من الإعصارين إيرما وماريا في منطقة البحر الكاريبي، قُدم الدعم التقني لتطوير مسارات الإحالة لضحايا العنف الجنساني للحصول على الخدمات الأساسية، ونشر خبراء الشؤون الإنسانية الاحتياطيين المتخصصين في العنف الجنساني والصحة الجنسية والإنجابية إلى البلدان المتضررة. كما تعاون الصندوق مع المؤسسات الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي (على سبيل المثال، الشراكة بين البلدان الكاريبية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية)، ومع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتيسير إجراء حوار إقليمي للمديرين ومقدمي الخدمات بشأن إدماج البرامج والخدمات المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية.

٣٢ - وواصلت منظمة الأغذية والزراعة دعم تنفيذ برنامج العمل العالمي في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال مبادراتها الإقليمية، التي تضم ثلاث خطط تنفيذ دون إقليمية (المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، والمحيط الهادئ، والبحر الكاريبي) وعنصرًا أقاليمياً واحداً لتعزيز تبادل المعارف والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمشاركة في المنتدى العالمية. كما وضعت المنظمة إطاراً للبرمجة من أجل الأمن الغذائي والتغذوي للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، بغية دعم تلك البلدان في التصدي بطريقة ملائمة لمشاكل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله. كما دعمت المنظمة تشكيل مجالس أصحاب المصلحة المتعددين للأمن الغذائي والتغذوي في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، من أجل تعزيز حوكمة الأمن الغذائي والتغذوي وكفالة المتابعة الفعالة على المستوى الوطني. وفي منطقة البحر الكاريبي، تضمنت الإنجازات الأخرى تعزيز برامج التغذية في المدارس كدوافع للتحفيز التغذوي والوصول إلى الأسواق؛ والمشاركة البرلمانية في حوكمة الأمن الغذائي والتغذوي؛ وتبادل أفضل الممارسات في مجال الزراعة الذكية مناخياً، والتكنولوجيات الابتكارية، وفرص توظيف الشباب في القطاع الزراعي والصناعات ذات الصلة؛ وعقد تحالف مع الأوساط الأكاديمية وجمع المعلومات القائمة على الأدلة لمعالجة الأمراض المزمنة غير المعدية والسمنة وانعدام الأمن الغذائي؛ وعقد تحالف مع معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة لدعم منظمات صغار المزارعين في تسع دول جزرية صغيرة نامية في منطقة البحر الكاريبي.

٣٣ - ونفذ الاتحاد الدولي للاتصالات العديد من المشاريع والأنشطة في عام ٢٠١٧ فيما يتعلق ببناء القدرات والسياسات واللوائح المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية والابتكار وإدارة مخاطر الكوارث والاتصالات اللاسلكية في حالات الطوارئ وأمن الفضاء الإلكتروني والقدرة على الاتصال الإلكتروني^(١٥).

(١٥) انظر الرابط: www.itu.int/en/ITU-D/LDCs/Pages/SIDS_Projects.aspx.

٣٤ - ونفذت اليونسكو مجموعة واسعة من الأنشطة في المجالات الخمسة ذات الأولوية في خطة عملها المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٦). ومكّن التركيز على السياسات والتخطيط على نطاق المنظومة العديد من الدول الأعضاء من إكمال دورة التعليم للجميع ومن إدماج الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة في الخطط والاستراتيجيات الوطنية لقطاع التعليم. وفي مجال استدامة الموارد البيئية وموارد المحيطات والمياه العذبة والموارد الطبيعية، واصلت اليونسكو دعم العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات تحسين حوكمة المياه الجوفية، والتكيف مع تغير المناخ، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتوفير خدمات المياه في سياق تغير المناخ. وأسهم الدعم الذي قدمته اليونسكو للدول الجزرية الصغيرة النامية في تعزيز فهمها العلمي للعمليات المتعلقة بالمحيطات والمناطق الساحلية، مما مكنها من تحسين إدارتها للتفاعلات البشرية مع المحيطات. ويرتبط بذلك وضع وتنفيذ سياسات للنظم الإيكولوجية السليمة للمحيطات في الدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٧)، والدعم المقدم لتعزيز القدرات المؤسسية للإدارة المستدامة للمحيطات والموارد الساحلية. كما دعمت اليونسكو العمل في مجالات الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والتنمية الاجتماعية والثقافة والبيانات والإحصاءات^(١٨).

٣٥ - وأفاد مركز التجارة الدولية أنه قام بتوسيع نطاق نهج التحالفات من أجل العمل^(١٩) ومحاكاته لدعم تطوير سلاسل الإمداد القادرة على الصمود في منطقة البحر الكاريبي، وقام بتعزيز المؤسسات ومنظمات دعم الأعمال التجارية، وبتعزيز القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدتها على تغيير عملياتها التجارية بواسطة الدعم والتدريب.

٣٦ - وعززت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة القدرات المحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال حلقات العمل الرامية إلى تحديد فرص القيام بمشاريع جديدة، واستكشاف الخطوات العملية لبلورة مشاريع مقبولة لدى المصارف في عشر دول من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ^(٢٠). وصُمم في عام ٢٠١٧ نموذج لمصفح مشاريع الوكالة خاص بالجزر من أجل دعم واضعي المشاريع في إعداد مشاريع الطاقة المتجددة المقبولة لدى المصارف. وقد تحسن التخطيط الوطني في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تقديم الدعم الموجه للتخطيط في قطاع الطاقة، من قبيل دراسات الدمج في الشبكة وتحليل خريطة الطريق. ويجري تبادل المعلومات بصفة منتظمة من خلال الموقع الشبكي للوكالة (<http://islands.irena.org/>) من أجل دعم نشر المعلومات في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتم توفير فرص الحصول على التمويل عن طريق مرفق مشاريع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة - صندوق أبو ظبي للتنمية، الذي يمنح قروضا ميسرة لمشاريع الطاقة المتجددة الواعدة على مدى أكثر من سبع دورات تمويل. ومن بين ٢١ مشروعاً وقع الاختيار عليها، حصلت ١٠ مشاريع في الدول الجزرية الصغيرة النامية على

(١٦) انظر الرابط: https://en.unesco.org/sites/default/files/unesco_sids_events_2017.pdf.

(١٧) انظر الرابط: www.ioc-unesco.org.

(١٨) انظر الرابط: <http://unesdoc.unesco.org/ulis/cgi-bin/ExtractPDF.pl?catno=252788&lang=e&from=17&to=19&display=2&ts=1516874939>.

(١٩) يتواصل نموذج التحالفات من أجل العمل مع مزارعي الحيازات الصغيرة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، من أجل إدارة المخاطر وتيسير الشبكات التي توفر الخبرة التقنية اللازمة، ويستهدف الاستثمار التحفيزي لمواجهة التحديات البنوية.

(٢٠) بابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر مارشال، وساموا، وفيجي، وملديف، وناورو، ونيوي.

تمويل بقيمة ١١١ مليون دولار. وفي نهاية عام ٢٠١٧، أظهرت البيانات المستقاة من الوكالة أن الدول الجزرية الصغيرة النامية الشريكة في "مبادرة منارات الدول الجزرية الصغيرة النامية" لديها حاليا أكثر من ٢,٧٥ جيغاواط من مجموع قدرات الطاقة المتجددة المنشأة. وجرى تركيب أكثر من ٤٠٠ ميغاواط من قدرات الطاقة المتجددة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧. وقد تجاوزت الدول الجزرية الصغيرة النامية هدف الطاقة الشمسية الفولطاضوئية الذي حددته مبادرة المنارات، من خلال تركيب أكثر من ٢٥٠ ميغاواط من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧. وتجاوزت طاقة الرياح أيضا الهدف المحدد لها، من خلال تركيب أكثر من ٥٠ ميغاواط خلال نفس الفترة. وقد تجاوزت الموارد التي تم حشدها لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية بالفعل هدف عام ٢٠٢٠ المتمثل في ٥٠٠ مليون دولار.

٣٧ - ويتمحور العمل الذي تقوم به المنظمة الدولية للهجرة حول التأهب لحالات الطوارئ وتقديم المساعدة في إطار الاستجابة لها، وتنفيذ حافظتها في مجالات الهجرة والبيئة وتغير المناخ. وتشمل الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة الدولية للهجرة في مجال تغير المناخ تقديم الدعم من أجل تعزيز التخطيط القائم على الأدلة ورسم السياسات وتعزيز الحوار ووضع برامج لمعالجة التنقل البشري في سياق التغير البيئي وتدهور الأراضي والكوارث الطبيعية وتغير المناخ. وفيما يتعلق ببناء القدرات، أسهمت المنظمة الدولية للهجرة في تعزيز فهم الروابط القائمة بين الهجرة والمناخ والبيئة لدى واضعي السياسات والممارسين، وقدمت لهم معلومات عن كيفية معالجة المسائل المتصلة بالتنقل البشري على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك في اتفاقيات تغير المناخ والمفاوضات المتصلة بها.

٣٨ - وسعيا إلى تحقيق ولاية مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال الدعوة، اجتمع المكتب وشارك في ١٧ مناسبة تتصل تحديدًا بالدول الجزرية الصغيرة النامية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشملت هذه الفعاليات تنظيم جلسة للحوار الرفيع المستوى بشأن المحيطات والدول الجزرية الصغيرة بالاشتراك مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة ومبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية على هامش مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة (المؤتمر المعني بالمحيطات)، الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقد أسفرت هذه المناسبة عن الإعلان عن التزامات طوعية للدول الجزرية الصغيرة النامية أسهمت مباشرة في نتائج المؤتمر. وعقد مكتب الممثل السامي أيضا اجتماعا تشاوريا لمدة يومين للدول الجزرية الصغيرة النامية وشركائها في التنمية لمناقشة الكيفية التي يمكن بها للهيئات والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم على أفضل وجه الجهود التي تبذلها تلك الدول في سياق عمليات الإصلاح الجارية التي تقوم بها الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة، إضافة إلى العمليات التحضيرية المفوضية إلى استعراض منتصف المدة لمسار ساموا.

٣٩ - واستند الدعم المقدم من البنك الدولي للدول الصغيرة إلى الركائز الثلاث التالية: (أ) تعزيز التمويل الميسر لمعالجة أوجه الضعف؛ (ب) جلب التمويل الخاص للدول الصغيرة؛ (ج) بناء قدرات العملاء من خلال سياسات مرنة. وتعرض خريطة الطريق التي وضعها البنك الدولي للعمل في الدول الصغيرة، والتي أعلن عنها انطلاقها في عام ٢٠١٧، الكيفية التي تعالج بها مجموعة البنك الدولي شواغل الدول الصغيرة. ويبين الجدول ٢ الجهود والأنشطة المحددة لكل ركيزة.

الجدول ٢

الأنشطة المضطلع بها في إطار خريطة الطريق التي وضعها البنك الدولي للعمل مع الدول الصغيرة

تعزيز التمويل الميسر لمعالجة أوجه الضعف

- التركيز على التنفيذ الناجح للزيادة الكبيرة في التمويل المقدم من المؤسسة الدولية للتنمية
- إطار جديد لقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون يدمج أوجه الضعف
- تعبئة التمويل المتعلق بالمناخ ودمج القدرة على التكيف في التخطيط الإنمائي
- دراسة الصلات بين أوجه الضعف والتمويل الميسر

جلب التمويل الخاص للدول الصغيرة

- زيادة التمويل لأغراض التنمية إلى أقصى حد باستخدام المنصات الجديدة والقائمة
- المساعدة على معالجة الآثار السلبية للحد من المخاطر المتعلقة بالحصول على الخدمات المالية
- دعم التنوع الاقتصادي مع التركيز على الاقتصاد الأزرق ومصادر الأسماك

بناء قدرات العملاء من خلال سياسات مرنة

- استخدام أدوات التمويل التي يقدمها البنك الدولي والمصممة خصيصا لتلبية احتياجات الدول الصغيرة
- نشر الإطار الجديد للمشتريات والضمانات من أجل دعم القدرات
- تيسير تبادل المعارف بين الدول الصغيرة

٤٠ - وتواصل عمل صندوق النقد الدولي مع الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال الأنشطة التي يضطلع بها في مجالات المراقبة الاقتصادية ودعم برامج تنمية القدرات. ففي مجال المراقبة الاقتصادية، قدم صندوق النقد الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية المشورة المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي، الأمر الذي شجع على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي لفرادى البلدان والاستقرار الاقتصادي والمالي على الصعيد العالمي. وفي إطار برنامج الدعم الذي يقدمه الصندوق، تلبي الاحتياجات المالية للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال مرافق وأدوات التمويل في حالات الطوارئ مثل برنامج التسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع. وأسهمت الأنشطة التي نفذها الصندوق في مجال بناء القدرات في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على زيادة قدرة اقتصادها الكلي على الصمود وتعزيز قدراتها المؤسسية في مجال الإدارة المالية العامة، والسياسات والإدارة الضريبية، ومراقبة القطاع المصرفي وإدارة المصرف المركزي، والإحصاءات، في جملة مجالات أخرى. وقدم صندوق النقد الدولي أيضا أعمالا تحليلية عززت فهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول الصغيرة، وساعدت على صقل المشورة التي تقدمها هذه المنظمة في مجال السياسات^(٢١). واستُكملت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ المذكرة التوجيهية للموظفين بشأن تعامل الصندوق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية^(٢٢). ويؤدي الصندوق أيضا دورا قياديا في رصد المخاطر وإسداء المشورة لأعضائه بشأن السياسات للمساعدة في التصدي للأثر السلبي لتوقف العلاقات مع المصارف المراسلة. فقد واجهت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي على وجه

(٢١) انظر صندوق النقد الدولي، "Challenges in Correspondent Banking in the Small States of the Pacific"، working paper WP/17/90; and "Loss of Correspondent Banking Relationships in the Caribbean: Trends, Impacts, and Policy Options"، *Unleashing Growth and Strengthening Resilience in the Caribbean* (2017)

(٢٢) متاحة على الموقع الشبكي www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2018/01/26/pp121117-2017-staff-guidance-note-on-the-funds-engagement-with-small-developing-states

الخصوص صعوبات نتيجة تعطل هذه العلاقات. وشمل دور صندوق النقد الدولي تيسير الحوار فيما بين أصحاب المصلحة، وتعزيز فهم أفضل لهذه الظاهرة في سياق المراقبة وبرامج تقييم القطاع المالي، وتقاسم المساعدة التقنية والتدريب لمساعدة البلدان المتضررة على تعزيز رصدها للعلاقات مع المصارف المراسلة وتمتين أطرها القانونية والتنظيمية والرقابية. ويتعاون الصندوق مع مختلف الشركاء لتحقيق هذه الأهداف.

٤١ - وأسهمت "الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين" في تعزيز النظم الإحصائية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما مكاتبها الإحصائية الوطنية. وساعدت الأنشطة التي نفذتها هذه المنظمة في تحسين وضع المكاتب الإحصائية الوطنية، ويسّرت تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الجهات التي تنتج البيانات والجهات التي تستخدمها. وقد أدى ذلك إلى تحسين التواصل، وفي بعض الحالات، أفضى إلى تعزيز الشراكات في مجال إنتاج البيانات واستخدامها، فضلاً عن تحديد الثغرات/الاحتياجات في مجال البيانات والتي تتعلق برصد وتحديد المجالات ذات الأولوية للتطوير الإحصائي وذلك عن طريق صياغة الاستراتيجيات الإحصائية التي تتماشى مع خطط التنمية الوطنية. ومن الإنجازات المحددة وضع مبادئ توجيهية جديدة للاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات لفائدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٨^(٢٣)، ووضع الاستراتيجية الإقليمية للجماعة الكاريبية لتطوير الإحصاءات وإجراء عمليات تقييم للنظم الإحصائية الوطنية في غرينادا وجامايكا وفيجي في عام ٢٠١٧.

٤٢ - ويسّرت الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين أيضاً إقرار اجتماع المائدة المستديرة السنوي للدول الجزرية الصغيرة النامية على هامش اجتماعات اللجنة الإحصائية، التي يشارك في استضافتها كل من الشراكة المذكورة، ووحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لشعبة أهداف التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب الممثل السامي بالتعاون مع الجماعة الكاريبية وجماعة المحيط الهادئ.

٤٣ - وواصل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية زيادة عدد منظمات القطاع الخاص التي تنضم إلى شبكة الأعمال التجارية العالمية، وهي منبر ومركز موارد على الإنترنت يهدف إلى تحسين الروابط بين كيانات القطاع الخاص على الصعيدين الوطني والإقليمي للدول الجزرية الصغيرة النامية ومؤسسات الأعمال العالمية وسائر أصحاب المصلحة المعنيين. واستضاف مكتب الممثل السامي بالتعاون مع حكومة موريشيوس المنتدى الثالث لشبكة الأعمال التجارية العالمية في إطار الموضوع الرئيسي "تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص من أجل التنمية السياحية المستدامة" في موريشيوس في أيار/مايو ٢٠١٨. وتناول المنتدى الصلات القائمة بين السياحة والقطاعات الأخرى الشاملة مثل التراث الثقافي، والطاقة المتجددة، والقدرة على التواصل الإلكتروني، واستدامة المحيطات، والشؤون المالية، واختتم بالإعلان عن العديد من الشراكات الجديدة التي تشمل القطاع الخاص من أجل دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذها لمسار ساموا.

٤٤ - وفي عام ٢٠١٧، شاركت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في استضافة مأدبة إفطار رفيع المستوى خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، تناولت كيفية تسخير أوجه التآزر بين

(٢٣) انظر <http://paris21.org/news-center/news/release-new-nsds-guidelines-sids>.

تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس، مع التركيز على البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة^(٢٤). وفي تشرين الثاني/نوفمبر، خلال الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، شاركت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون أيضاً مع المكتب ورئيس المؤتمر (فيجي) والرئيس الجديد للدورة الرابعة والعشرين (بولندا)، في استضافة مناسبة رفيعة المستوى تهدف إلى تعزيز الحوار وتشجيع التنسيق وتحديد التركيز والاهتمام العالميين على ضرورة تنسيق وتعزيز الإجراءات والدعم، بما في ذلك في مجالات التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، من أجل التصدي للخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ^(٢٥). وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع حكومة فيجي، والمركز الوطني للبحوث الهندسية في مجال تكنولوجيا جاناكاو التابع لجامعة فوجيان للزراعة والحراجة في الصين، حلقة عمل لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا جاناكاو في نادي بفيجي، بشأن موضوع تحقيق الزراعة المستدامة وأهداف التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ.

الدول الأعضاء^(٢٦)

٤٥ - في البحرين، تتواءم الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ وخطة العمل التي وضعتها الحكومة لمدة خمس سنوات مع خطة عام ٢٠٣٠. ووضعت جزر مارشال خطة استراتيجية وطنية يجري تحديثها كل ثلاث سنوات. ويعد مكتب السياسات الاقتصادية والتخطيط والإحصاء بجزر مارشال مركز التنسيق المعني بمسار ساموا للبلد، ويشرف أيضاً على تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. وحتى الآن، تشهد هذا البلد تعزيز قدرات الفنيين الحكوميين فيه من خلال التدريب وغيره من البرامج الممولة من المجلس الوطني للتدريب، وتمكن من جعل البيئات المدرسية أكثر مراعاة للبيئة من خلال برامج "المدرسة النظيفة" وبحظر استخدام الأكياس البلاستيكية. والبلد الآن في المراحل النهائية من وضع خطة استراتيجية وطنية لإدارة النفايات والمواد الخطرة، وخريطة طريق وطنية في مجال الطاقة، وخمس خطط لإدارة الموارد المجتمعية.

٤٦ - وقد وضعت كوبا خطة وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تحدد الأهداف الإنمائية للبلد لعام ٢٠٣٠. ولكوبا أيضاً سياسة وطنية لمكافحة تغير المناخ، ووضعت سياسات وخطط عمل لمعالجة مسألة الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة. وأحرز تقدم أيضاً في مجال تمكين المرأة وفي تحسين نوعية النظام الصحي. وتحققت التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الرعاية الصحية المجانية للمواطنين، وهي تمثل نسبة ٣, ٢٠ في المائة من مجموع النفقات الجارية للحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، تعد كوبا الآن أول بلد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يستوفي جميع الأهداف العالمية لمبادرة التعليم للجميع.

دال - التحديات والثغرات الرئيسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية

٤٧ - بينما تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية العديد من التحديات المشتركة، تشير الفروق بينها إلى الحاجة إلى نهج إنمائية مصممة لتلبية احتياجاتها المحددة. وفي الوقت نفسه، هناك مجال كبير للتعليم المتبادل

(٢٤) انظر <https://sustainabledevelopment.un.org/?page=view&nr=2481&type=13&menu=1634>.

(٢٥) انظر <https://sustainabledevelopment.un.org/?page=view&nr=1373&type=230&menu=2059>.

(٢٦) ترد في هذا المبحث الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية التي ردت على الاستبيان، وهي البحرين، وجزر مارشال، وكوبا.

عبر المناطق الجغرافية. وقد نجحت الهيئات الإقليمية من قبيل أمانة الجماعة الكاريبية وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ في حشد البلدان في مناطقها لبناء الخبرات وتبادل الآراء ووضع خيارات السياسات العامة. ولا توجد مثل هذه الهيئات الإقليمية في مناطق المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط ومجموعة بحر الصين الجنوبي. وقد تكون تلك فرصة للتعلم المتبادل.

٤٨ - وفيما يلي لمحة عامة عن بعض التحديات المحددة التي أبطأت وتيرة تنفيذ مسار ساموا في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن تصنيف التحديات على النحو التالي:

(أ) ضعف القدرات القانونية والمؤسسية من أجل حوكمة فعالة؛

(ب) عدم كفاية البيانات والإحصاءات للرصد والتقييم؛

(ج) محدودية الموارد البشرية والمالية لدعم التنفيذ المنهجي.

٤٩ - وقد حدد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ضعف الآليات الوطنية للحكومة والفساد باعتباره سببين جذريين لضعف الأداء الإنمائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. وفي منطقة البحر الكاريبي، تم تحديد قلة فرص الحصول على التمويل ومحدودية الحيز المالي للاستثمار باعتبارهما تحديين رئيسيين يعترضان التقدم. ومن القيود الأخرى التي حددت تفضيل الجهات المانحة الرئيسية إقامة تعاون ثنائي في الغالب بدلا من اتباع النهج الإقليمية لدعم البلدان. ويمكن أن يؤدي تحسين التنسيق بين الجهات المانحة والوكالات المنفذة إلى تقديم دعم أكثر فعالية من حيث التكلفة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٠ - وغالبا ما تواجه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تحديات تشغيلية تعكس القيود الهيكلية الشائعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل ارتفاع تكاليف النقل، ومحدودية الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يعيق استخدام التكنولوجيا لأغراض الاجتماعات الافتراضية كبديل للاتصال المباشر. ويتمثل التحدي الآخر في الافتقار إلى أطر وطنية ملائمة للرصد والتقييم من أجل قياس التقدم المحرز، والافتقار إلى تحديد واضح للروابط بين خطة عام ٢٠٣٠ والسياسات العامة في منطقة المحيط الهادئ. وللتغلب على هذه التحديات، وضعت اللجنة العديد من الأطر والاستراتيجيات القطاعية الإقليمية ضمانا للاتساق بين مختلف العمليات ولتحديد نقاط التقارب والثغرات.

٥١ - وحددت منظمة اليونسف جملة من التحديات، بما في ذلك ثغرات رئيسية في البيانات على الصعيد الوطني، مما يتعذر معه رصد التقدم المحرز على ضوء الأولويات الوطنية والإقليمية؛ وعدم كفاية الموارد المالية والبشرية؛ والافتقار إلى استراتيجيات لتغيير موقف الجمهور من الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحفظها؛ والترويج المحدود للشراكات بين القطاعين العام والخاص كوسيلة لتوظيف موارد مالية إضافية؛ والتمويل المحدود للتدريب، ولا سيما تدريب الموظفين في الإدارات الحكومية؛ ونقص المواد التعليمية للمساعدة في التوعية العامة والتثقيف والتدريب؛ وتحدي مواءمة فرادى الخطط والاستراتيجيات القطاعية وضمان تزامنها؛ والتداخل في الخطط القطاعية، مما يؤدي إلى احتمال التداخل في الولايات القانونية؛ وعدم استعراض وتقييم عملية التخطيط في الوقت المناسب، مما يؤدي إلى نقص التعليقات؛ ومحدودية الموارد والخطط في الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لحالات الطوارئ من أجل ضمان تنسيق إجراءات التخفيف في مختلف القطاعات، لا سيما على مستوى ٣ من حالات الطوارئ؛ وضعف تنسيق الحكومات للاجتماعات فيما بين مختلف الشركاء من أجل تنفيذ مسار ساموا.

٥٢ - وحدد البرنامج الإنمائي تحديات معينة حسب البلدان (انظر الجدول ٣).

الجدول ٣

التحديات التي حددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلدان معينة

البلد	التحديات
كابو فيردي	- تمويل التنمية عند الإدراج في قائمة البلدان المتوسطة الدخل - محدودية القدرات الوطنية لإنتاج واستخدام البيانات الإحصائية الدقيقة، ولا سيما البيانات البيئية - الصلات بين إنتاج البيانات وعمليات التخطيط/الرصد
جزر القمر	- عدم وجود وحدة خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية/الإطار القانوني للدول الجزرية الصغيرة النامية - نقص الاعتمادات والاتصالات بشأن استراتيجية مسار ساموا وتنفيذها - انخفاض القدرة من حيث الموارد البشرية لتعبئة الموارد
غينيا - بيساو ^(أ)	- عدم الاستقرار السياسي - ضعف القدرة الوطنية على إنتاج بيانات دقيقة - عوائق التبليغ و/أو غياب سلامة النقل البحري - عدم وجود مؤشرات خطط الأساس
بالاو	- ضعف قدرات الجهات المستفيدة من المنح، وتأخر التنفيذ، والإبلاغ القائم على النتائج - الحاجة إلى تقوية الشراكات وتحسين الاتصالات والروابط
تيمور - ليشتي	عدم وجود التزام واضح للحكومة الوطنية وعدم فهم الجمهور لمسار ساموا

(أ) أفاد فريق الأمم المتحدة القطري في غينيا - بيساو بذلك أيضا.

٥٣ - وذكر صندوق الأمم المتحدة للسكان قيودا مماثلة، مشيرا إلى قلة الموارد البشرية والمالية المتاحة على الصعيد الوطني، وقلة البيانات الجيدة وذات الصلة في منطقة البحر الكاريبي. وتتواصل أنشطة الدعوة القائمة على الأدلة كما يجري الحوار بشأن السياسات العامة، وهو ما يتطلب استثمارات استراتيجية لمعالجة الثغرات المحددة معالجة متسقة. وفي سياق الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة الإنسانية في منطقة المحيط الهادئ، خلص صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن ثمة حاجة إلى استخدام البيانات السكانية المتاحة بطريقة أكثر منهجية وفعالية لفهم خطوط الأساس وإجراء تحليلات أكثر دقة للقضايا التي تؤثر على السكان المستهدفين، حسب الفئة العمرية وفئة الضعف ونوع الجنس.

٥٤ - وأفادت منظمة الأغذية والزراعة، في إطار تنسيقها لتنفيذ برنامج العمل العالمي، بأنها واجهت تحديات محدودية الموارد والقدرات المتاحة على الصعيد الوطني. وكان هناك أيضا تحديات تتعلق بإشراك المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية والافتقار إلى آليات الرصد والتقييم الملائمة على الصعيد الوطني.

٥٥ - وواجه الاتحاد الدولي للاتصالات تحديات متعلقة بمحدودية الموارد المالية المتاحة للحكومات الوطنية للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومحدودية جمع الإحصاءات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديات في مجال الاستخدام الفعال والمنسق للاتصالات في حالات الطوارئ أثناء عمليات الإنقاذ في أعقاب الكوارث. ومن الحلول المحتملة تطوير شراكات من شأنها أن توفر الخبرات

التقنية المناسبة، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية، ودعم تطوير الهياكل الأساسية، وتوظيف موارد مالية إضافية لتضييق الفجوة الرقمية.

٥٦ - وواجهت اليونيسكو تحديات مرتبطة بارتفاع معدل تعاقب كبار المسؤولين الحكوميين، الذي يؤدي غالباً إلى التأخر في تنفيذ البرامج، كما واجهت محدودية الموارد البشرية والمالية، وانعدام الإجراءات السريعة المسار التي يمكن أن تدعم العمل السريع والأكثر فعالية.

٥٧ - وواجهت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة تحديات تتعلق بالقدرة المحدودة للحكومات الوطنية وانعدام البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات، أو سوء نوعيتها. وبما أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه محدودية القدرة البشرية على طول سلسلة الإمداد في مجال الطاقة المتجددة، فإنه تتعين زيادة الجهود الرامية إلى بناء القدرات بهدف تحسين مهارات الأفراد والمؤسسات.

٥٨ - وأشار البنك الدولي إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه تحديات في الحصول على التمويل لأغراض التنمية، ولا سيما في أعقاب الكوارث الطبيعية. وللبنك الدولي مجموعة جديدة من الأدوات المالية لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك أداة السياسة الإنمائية الطارئة، التي يتيح للبلدان الحصول على تمويل طارئ في غضون ٤٨ ساعة عقب إعلان حالة الطوارئ الوطنية. ويمثل التأمين دعامة بالغة الأهمية بالنسبة لتمويل القدرة على الصمود والحد من المخاطر، وفي هذا الصدد، يساعد البنك الدولي في إنشاء وتمويل صناديق مجمعة لمخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، تصرف مدفوعات في غضون أسبوع أو أسبوعين من وقوع كارثة. كما يقدم البنك التدريب للقدرة على تحمل الديون من خلال حلقات العمل المقدمة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، فضلاً عن حزم دعم الميزانية عند الضرورة، بالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

٥٩ - وأشارت الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين إلى نقص التمويل المستمد من المصادر المحلية والخارجية واللازمة لدعم أي تنمية مجدية وتحسين النظم الإحصائية الوطنية. وتعتمد معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية على الدعم الخارجي للاضطلاع بالأنشطة الإحصائية الهامة لإنتاج الإحصاءات لأغراض الرصد.

٦٠ - وتتعلق التحديات التي تواجهها جزر مارشال بالموارد البشرية والمالية المحدودة من أجل تنفيذ الأولويات المقررة. وقد التمس البلد المساعدة لتنفيذ عدد من المشاريع والأنشطة، وتمكن من الحصول على مساعدة إنمائية دولية من العديد من شركاء التنمية، مثل البرنامج الإنمائي والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومرفق البيئة العالمية، بهدف تنفيذ الجوانب الرئيسية من مسار ساموا.

٦١ - أما بالنسبة لكوبا، فقد كان لتكثيف الحصار الاقتصادي التجاري والمالي أثر سلبي على إمكانية الحصول على تمويل خارجي. وقد سبب الحصار صعوبات شديدة في الحصول على التمويل والتكنولوجيات والمعدات والموارد والمعارف التقنية اللازمة للتنمية المستدامة.

هاء - الشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية

٦٢ - أشارت دراسة حديثة^(٢٧) أجرتها الأمانة العامة بشأن الشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية البالغ مجموعها ٣١٥ شراكة والمسجلة في منصة أعمال الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أن ثلث الشراكات مكرس إلى حد كبير للمحيطات والبحار. وتتعلق ٢٥,٧ في المائة من الشراكات بنقل المعارف، تليها الطاقة المستدامة (١٣,٧ في المائة) والحد من مخاطر الكوارث (١٣,٣ في المائة). وأفيد بأن ما يزيد على ٥٠ في المائة من الشراكات كانت على المسار الصحيح من حيث التنفيذ. كما كشف التحليل أن من التحديات الرئيسية المرتبطة بالشراكات التي تضم الدول الجزرية الصغيرة النامية نقض السلامة المالية بسبب الحجم والآثار السلبية للفوارق الدقيقة السياسية والسياساتية. وقد أدى تعاظم أثر تغير المناخ وأعباء الديون المالية إلى إعاقة التنفيذ أيضاً.

٦٣ - وتشمل التوصيات المتعلقة بالإجراءات زيادة إشراك الشباب في نقل المعارف، وزيادة إشراك المجتمعات المحلية في عملية صنع القرار وتصميم المشاريع، واستخدام المعارف التقليدية، وضرورة تصميم مشاريع للطاقة المستدامة لزيادة التركيز على أمن الطاقة بدل أهداف التخفيف، وضرورة تقييم الخسائر البيئية الناجمة عن السياحة على ضوء الفوائد الاقتصادية.

٦٤ - وجواباً على الاستبيان المستخدم في إعداد هذا التقرير، أشار مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث إلى أنه يعمل على تنفيذ الشراكات التالية: منظمة القطاع الخاص في جزر المحيط الهادئ؛ واللجان الاستشارية العلمية والتقنية للحد من مخاطر الكوارث في جميع المناطق؛ وشبكات كيانات القطاع الخاص المنشأة في كل منطقة؛ والشراكات مع مسؤولي المدن والسلطات المحلية في سياق حملة المدن القادرة على الصمود، وتنفيذ الخطط المحلية للحد من مخاطر الكوارث؛ والشراكات مع المؤسسات المالية الدولية. وأكدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إنشاء شراكة حسابات المحيط (*Ocean Accounts Partnership*) عقب سلسلة من القرارات بشأن الاقتصاد الأزرق وإدارة المحيطات. وانخرط صندوق الأمم المتحدة للسكان في شراكات جديدة مع اتحاد تنظيم الاسرة الكاريبي واللجنة الدولية للصليب الأحمر في جامايكا لتيسير توفير المواد والخدمات المنقذة للحياة في مجالات الصحة الجنسية والإنجابية والوقاية من العنف الجنساني. وأبرمت منظمة الأغذية والزراعة كتب موافقة مع جامعة جزر الهند الغربية وجامعة غيانا لدعم برامج التغذية المدرسية المستدامة، ومعالجة الأمراض غير المعدية، وإنشاء معهد للأمن الغذائي والتغذوي في غيانا.

رابعا - الرصد والمتابعة

٦٥ - يشمل هذا الفرع الأنشطة التي نفذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير استجابة لطلبات الجمعية العامة.

(٢٧) متاحة على الرابط التالي: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/18577_Review_of_Partnerships_for_SIDS.pdf

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ٢٠١٨

٦٦ - عقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٨ استعراضاً مواضيعياً في إطار موضوع "التحول إلى مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود: منظور الدول الجزرية الصغيرة النامية"، فحص خلاله مسألة بناء القدرة على الصمود للجزيرة والمجتمع المحلي من منظور المياه والطاقة المستدامة. ويتطلب الحد من الفقر وإنعاش النمو الاقتصادي وبناء مجتمعات قادرة على الصمود تسخير إمكانات النظم الإيكولوجية لتلبية الطلب على المياه والطاقة، باعتبارهما عنصريين أساسيين للحياة والصحة والرفاه، والنمو الاقتصادي والتنمية.

٦٧ - وكان من بين البلدان السبعة والأربعين التي تطوعت للاستعراض وتقديم التقارير الوطنية عام ٢٠١٨ خمس دول جزرية صغيرة نامية، وهي جامايكا، وجزر البهاما، وسنغافورة، وكابو فيردي، وكيريباس^(٢٨).

تقييم الاحتياجات

٦٨ - أقرت الأمانة، بصفة استثنائية، ودون أن يشكل ذلك سابقة وفي حدود الموارد المتاحة، تقييماً^(٢٩) شفافاً ومدعماً بأدلة واضحة لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية والبرنامج الفرعي للدول الجزرية الصغيرة النامية التابع لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وخلصت وحدة التفتيش المشتركة إلى أن الموارد لم تزد خلال الفترة التي توسعت فيها ولايات وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب الممثل السامي توسعاً كبيراً. وأوصت وحدة التفتيش المشتركة بإجراء استعراض لتقييم التخصيص الحالي للموارد، وكذلك استعمالها بفعالية وكفاءة، بهدف تحسين الحوكمة والتنسيق الفعلي في تنفيذ الولايات ذات الصلة. وسيُقدّم التقرير المتعلق بتقييم الاحتياجات إلى الجمعية العامة لتنظر فيه في دورتها الثالثة والسبعين.

التنسيق من جانب الأمانة العامة

٦٩ - تواصل الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى جانب مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية^(٣٠)، اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز التنسيق والتكامل بين عملها في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال الإجراءات التالية:

- (أ) الاستمرار في رئاسة الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية على أساس التناوب. ومن الإنجازات الملحوظة اعتماد اختصاصات الفريق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧؛
- (ب) الاشتراك في تنظيم المناسبات الجانبية المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تعقد خلال المؤتمرات والاجتماعات الرئيسية للأمم المتحدة؛
- (ج) دعم أعمال اللجنة التوجيهية المعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك استضافة الحوار السنوي الرفيع المستوى لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن شراكات

(٢٨) موجزات التقارير الوطنية متاحة على الرابط: <https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2018#vnrs>.

(٢٩) قرار الجمعية العامة ٧٢/٢١٧، الفقرة ٢٠.

(٣٠) انظر أيضاً الفقرتين ٤٢ و ٤٣.

الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ واستجابة للفقرة ٢٨ من قرار الجمعية العامة ٢١٧/٧٢، أنشأ المكتبان برنامج عمل مشترك للعمليات التحضيرية لإجراء استعراض منتصف المدة لمسار ساموا، المقرر القيام به في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، واعتمدا خططاً مشتركة من أجل تعبئة الموارد لتمويل هذه العمليات.

خامسا - خاتمة

٧٠ - تواصل منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين الدوليين الثنائيين والمتعددي الأطراف دعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ مسار ساموا وأهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من التحديات العديدة التي تواجهها، تواصل الدول الجزرية الصغيرة النامية إحراز تقدم. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم والمساعدة الفعالين لتلك البلدان المعرضة للمخاطر.